وقفة في القراءات القرآنية

د. سعدون العجيلي

نزل القرآن الكريم بلسان عربي في زمن بلغت فيه الفصاحة العربية أوج عظمتها، وكانت لهجة قريش في الذروة من اللغة لسلامتها من عيوب اللهجات الأخرى (1)، فنزل القران بلهجة قريش إذ تأكد هذا عندما رُجِّحت زمن الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) إذ أوعز بالركون إلى لهجة قريش عند اختلاف كتبة المصحف حين توحيد المصاحف(2) .

جاء القران فكان فيه النور والهداية لكل شعوب الأرض ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً ﴾ فان هي سلكت سبيله القويم استقام أمر دينها ودنياها و((ليس القرآن قلب الدين والدليل إلى مملكة السماء حَسب ولكنه مختصر علوم ومستند سياسة، يتضمن دستور القوانين لإنشاء مملكة على الأرض أيضا))(4) فلا غرابة أن يحاط بعناية كبيرة تتناسب مع عظمته فكان محور تفكير المسلمين، وما قيام الدراسات النحوية إلا نتيجة لحرصهم عليه من أن يتطرق إليه اللحن فقد ارتبط قيام الدراسات النحوية بالقرآن ارتباطاً وثيقاً . في الأقل في بدايتها . فجاءت جزءاً من الأعمال القرآنية كنقط أبي الأسود (69هـ) وإعجام نصر بن عاصم(89هـ).

وبعد أن زادت حاجة المسلمين . العرب وغير العرب . إلى النحو لتفشي اللحن ليتوصلوا ((إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبّدل ولا مُغيَّر، وتقويم كتاب الله عّز وجلّ الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد)) (5) نشطت الدراسات النحوية وأخذت تستقل بنفسها عن القرآن، وكان لابد للنحويين من الاستعانة بالقرآن وقراءاته باعتباره النص النثري الأكثر وثوقاً به إذ لايتطرق إليه الشك فقد كان ((النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف والبلاغة))(6)

إن القراءات القرآنية من أكثر الأمور إثارة للجدل والبحث منذ قيام الدراسات النحوية حتى زمننا هذا، فقد بدأ الخلاف فيها في حياة الرسول (ﷺ)(7) وقيل إن ذلك الاختلاف أقرَّ برخصة من الله سبحانه وتعالى تيسيرا على المسلمين ثم اتسع وتشعب وبلغ حدَّ التناحر بينهم وتكفير بعضهم بعضاً مما دعا الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) إلى العمل على درء هذا الخطر وجمع المسلمين على مصحف واحد قراءة واحدة ليكون سبباً في وحدتهم لاعاملاً في فرقتهم وتناحرهم.

وقد قيل ما قيل في تعليل هذا الاختلاف أو تسويغه، وتعددت الآراء واختلفت حتى في التعليل كما اختلفت في القراءات أنفسها على الرغم من أن معتمدهم واحد هو حديث ((أنزل القران على سبعة أحرف كُلّ شافٍ كافٍ فاقرؤوا كيف شئتم))(8) وروايات أُخر عن الرسول (ﷺ)(9) ومع كل الجهود التي بذلت لم يتفقوا على تفسير للحديث المذكور ينهي الخلاف، فابن قتيبة بعد تدبره . كما يقول . لوجوه الخلاف وجدها سبعة (10) وأن لم يجزم بواحد منها، وتابعه على ذلك الفخر الرازي (11) والباقلاني(12) ثم زادت الوجوه المحتملة لدى العلماء حتى أوصلوها إلى خمسة وثلاثين وجها (13) ولم تتوقف محاولات تفسير الحديث حتى بلغت . الوجوه المحتملة . أربعين وجها (14) وربما زادت بعد ذلك فيما لم نطلع عليه من مصادر.

لايستطيع الباحث الخروج برأي . من هذه الوجوه . تطمئن إليه النفس كل الاطمئنان بما يتفق وروح الحديث وذلك للاضطراب الذي تثيره هذه الاحتمالات لدى القارئ أولا، ولأن اغلبها يستلزم وقوع التحريف في القران الكريم وهو الأمر الذي لايقبله عاقل من ذلك مثلاً: الاختلاف الناجم عن إبدال كلمة بما يراد فه١ أو مايقاربها في المعنى كقراءة ابن مسعود (رضي الله عنه) في قوله تعالى ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾(15) فقد قرأ ((زقيه)) مكان ((صيحة)) وقراءته هو وسعيد بن جبير في قوله تعالى ﴿كالعهن المنفوش﴾ (16) فقرا الصوف من العهن، وما ذكره الطبري عن أبي الدر دا ء انه قرأ قوله تعالى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾(17) بوضع كلمة ((الفاجر)) (18) موضع الأثيم، وما نسب إلى أنس بن مالك أنه قرأ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾(19) بابدال ((اصوب)) من ((أقوم))، أو الاختلاف الناجم عن الزيادة والنقصان في كلمات المصحف كالقراءة المنسوبة إلى أُبيّ (رضي الله عنه) في ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾(20) بزيادة ((من نفسي فكيف أظهركم عليها))(21)، وقراءة ابن كثير ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾(22) بزيادة ((من))(23)، فمثل هذه القراءات تستلزم التحريف في كلام الله وقد رفضت إذ ((لم تقع الإباحة في قوله عليه السلام ((فاقرءوا ما تيسر منه)) بان يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن وكان مُعَرضاً أن يبدل هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله)) (24) ويؤكد هذا ماروى عن النبي (ﷺ) أنه رفض التبديل فيما هو اقل خطورة من القرآن فقد ذكر ((أن النبي (ﷺ) علم البراء بن عازب دعاء

وفيه (إن نبيك الذي أرسلت) فلما أراد البراء أن يعرض ذلك على النبي (ﷺ) قال: (ورسولك الذي أرسلت فقال النبي (ﷺ) لا، ونبيك الذي أرسلت فأمره عليه السلام أن لا يضع لفظة رسول في موضع نبي، وذلك حق لا يحيل معنى وهو عليه السلام رسول ونبيّ))(25) .

كما أن الاختلاف بالتقديم والتأخير في الكلمات القرآنية كالقراءة المنسوبة إلى أبى بكر الصديق (رضي الله عنه) في قوله تعالى ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ (26) بتقديم الحق على الموت يرد عليه ماورد على الاختلاف بالزيادة والنقصان من جهة، ومن جهة أخرى فإنه ورد عن أبى بكر الصديق (رضي الله عنه) رواية أخرى موافقة للمصحف(27) لايمكن تجاهلها.

أما الاختلاف الناتج عن تغيير الحروف كما في ((وطلع منضود)) بدلا من ﴿وطلح منضود﴾ (28) و((كيف ننشرها)) بدلا من ﴿كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ (29) فهو في الأولى يمكن أن ينجم عن تقارب مخارج الحروف وخفاء الحرف على السامع مما يؤدي إلى الخلط بين الحرفين، وهو ما يحدث كثيرا في الكلام، أما في الثانية فيمكن رده إلى أن الحروف العربية لم تكن معجمه مما يصعب معه التمييز بين الحروف المتشابهة رسما خاصة إذا كان التغيير لايتعارض مع المفهوم العام للآية وهذا . في ظني . سبب قيام نصر بن عاصم بنقط الحروف لينحاز بعضها من بعض ونتجنب اللبس والاختلاف .

أما الاختلاف الإعرابي أو الاختلاف في ضبط بنية الكلمة مما يخرج صورة الكلمة عن الرسم القرآني فأمور يمكن أن ترجع إلى القارئ نفسه ولاسيما أن الحروف العربية لم تكن مشكولة عند تدوين المصحف ولذا فهي تحتمل ما يقوله القارئ، وجلَّ من لا يسهو .

وقد وجه للنحويين نقد شديد من المتقدمين والمحدثين نتيجة لتضعيفهم عددا من القراءات أو لعدم الاحتجاج بها على القواعد النحوية، أو لتأويلها بما ينسجم مع ما وضع من قواعد عامة، وهذا النقد . في تصوري . نتيجة لتصور بعيد الواقع إذ ظنوا أن عدم قبول النحويين لبعض القراءات هو عدم قبول للقران، وهو أمر بعيد عن الحقيقة كل البعد، لان النحو ما كان لولا القران، وما أوجد إلا لخدمة القران ودفع اللحن عنه، فمن المعروف أن عددا من النحويين الأوائل هم من القراء قبل أن يكونوا نحويين، واهتمامهم بالدراسات القرآنية لايمكن تجاهله فعبد الله بن أبي إسحاق (117هـ) والخليل الفراهيدي (175هـ) وأبو الخطاب الاخفش الكبير (177هـ) من البصرة والفراء (207هـ) من الكوفة

نجد أن القران محور جهودهم العلمية، كما كان منهم مقرئوه ، فأبو عمرو بن العلاء (154هـ) والكسائي (189هـ) من السبعة ولابن أبي إسحاق قراءة معروفة، لذا فقد حرصوا على الدفاع عن القرآن والرَّدّ على الملحدين والطاعنين عليه عن طريق القراءات التي تعرضت للكيد بإثارة التساؤلات عن حججها، والأسباب التي جعلتهم يقرؤون على هذه الصورة دون غيرها، والى أي مدى تتفق مع الموروث اللغوي، فكان النحو وليد التفكير في قراءة القران (30) ((ومن هنا تجرد النحاة فيما ألفوا من كتب الاحتجاج للرد على هؤلاء واثروا . فيما يبدو لي . القياس والنظر واعملوهما فيما هو ثابت بالنقل والأثر حتى يتصدوا لهؤلاء المعاندين ويواجهوهم بأسلحتهم نفسها التي جردوها في وجوه المسلمين وكتابهم المبين أنهم يعتمدون في كيدهم وتعرضهم على مباحث الجدل، ومسائل الفلسفة والمنطق ومافيه من تعليل وقياس فعل المخلصين للقران العظيم أذن أن يجابهوا الملحدين متخذين ما برعوا فيه من عدة وسلاح))(31) .

وعلى الرغم مما بذله النحويون من جهد في خدمة القران فان أبا حزم الأندلسي يقول: ((ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة، أو الطر ماح أو الأعرابي أسدي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه لفظاً في شعر، أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولاجعله حجة، أو جعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيَّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه)) (32)، ومن الأهمية بمكان أن نقف قليلا عنده ،فهو دعوة إلى الجميع للوقوف عنده ،فنجد أبا حزم قد شخص الخلل ،فهو ينحاز إلى القراءات ،والدافع لذلك انه يرى أن القران بقرائته المختلفة . متواترها وشاذها يجده أعلى نص نثري موثوق فيه ،فكيف لايحتج به ويحتج بشعر شاعر ماجن ،ونستخلص من هذا النص امورا منها :أن الدارس للقراءات يجد فيها وجوها وأقوالا أثيرت حولها .وطبيعة هذه القراءات جاءت عن طريق قراء المدينة أو الكوفة أو مكة أو غيرهم ممن لايستحيل العقل تواطؤه م عن الكذب ،والغريب الذي لم يقف عليه النحويون :هو موضوع الاختيار ،فالاختيار (هو الحرف الذي يختاره القارئ من بين مرويا ت هـ مجتهدا في اختياره)* فالقارئ لايخترع قرائته ،أو يؤلف عناصرها من عند نفسه ،بل ينتخب وجها من وجوه القراءات التي تلقاها عن شيوخه لسبب من

الأسباب ،فيتمسك به ويقرئه لتلاميذه

والسبب الثاني :هو أن النحاة لايفرقون بين القراءة والاختيار ،فالقراءة يراد بها الطريقة التي يقرا بها كل واحد من علماء الصحابة بالقراءة ،والاختيار :(هو تأليف علماء القراء من التابعين بحيث لايخرج احد منهم على شيء مما روي من قراءات الصحابة)**

ومن الإنصاف أن نذكر بعض الأمور التي تحتاج إلى وقفة ،فقد أثيرت زوبعة ضد النحويين قابلت الزوبعة التي أثيرت على القراء ذكر منها على سبل المثال لا الحصر:

1. الطعن على العرب ووصفهم بكلام لا يصدر ممن لديه احترام لهذه الأمة التي كرمها الله بنبيه الأمين (ﷺ) وأنزل كتابه العزيز بلغتها فزادها شرفاً وحكم لها بالبقاء مادامت الدنيا.
2. اتهام النحويين بعدم الاهتمام بكلام الله سبحانه وتعالى من غير دليل فالنحويون لم يرفضوا القران، بل كان في أعلى منازل التقديس عندهم، وهو أقوى حججهم، أما عدم قبولهم لبعض القراءات، أو تضعيفها فأمر آخر لأن القراءات غير القران فهما ((حقيقتان متغايرتان، فالقران هو الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والأعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تحقيق وتثقيل وغيرهما))(33) وقد قيل إن: ((القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة)) (34) وعليه فإن ردَّ النحويين لبعض القراءات لايعنى رَدهم للقرآن قطعاً.
3. اتهامهم بعدم الاحتاج بالايات القرآنية على قواعدهم النحوية بعيد عن الحقيقة فكتب النحويين تدحض هذا القول وتدفعه، وإذا كان بعضهم مقلاً من الاستشهاد بالآيات القرآنية وهو يعتمد على الشواهد الشعرية فذلك لأنهم يحاولون أبعاد القرآن عن الجدل ومواطن الشبهات تقديساً لا تجاهلا .
4. اتهامهم بتحريف كلام الله وصرفه عن وجهه الذي أراده الله جلت قدرته اتهام خطير يعوزه الدليل،

وإذا كان ابن حزم يعد التأويل والتقدير الذي يقول به النحويون تحريفاً فهو الخطأ نفسه، وقد ردَّ أستاذنا المرحوم علي النجدي ناصف على القائلين بذلك خير ردّ يمكن أن يقال في ذلك (35).

وأخف وطأة من نقد ابن حزم ما قاله الفخر الرازي في ذلك ((إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القران، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا ورود القران دليلا على صحتها كان أولى))(36)

وإذا قيل أن القران المدون بين دفتي المصحف هو حصيلة قراءة أو قراءات معينة، وعدم قبول بعض القراءات هو رد لبعض القران أجيب بأن هذا قلب للواقع ذلك لأن القران كلام الله الأزلي سابق للقراءات، والقراءات حكاية ذلك الكلام ولايمكن أن يكون في القران اختلاف ((ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً))(37) .

ولم يسلم النحويون من تجريح المحدثين الذين تحاملوا عليهم لعدم استشهادهم ببعض القراءات، فالأستاذ سعيد الأفغاني ينقل معنى قول ابن حزم فيقول: ((يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون نتفاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب ... ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص .. ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون أطرادها في الكلام حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تحالف قاعدته القياسية طعن فيها وان كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم فلا استقراؤه كامل أو كافٍ ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة من القوة ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها)) (38)، هذا كلام يمكن قبوله إذا كانت مقاييسهم المبتدعة قد طبقت على القراءات دون المسموع الآخر فيكون موقفهم من القراءات خروجاً على منهجهم الذي ارتضوه، وأما أن استقراءهم لم يكن شاملاً فهو حقيقة لاينكرها إلا جاهل أو متجاهل غير أن اتهامهم يعدم المعرفة بالقران بدليل وجود قراءات مخالفة للقواعد النحوية التي وصفوها لايمكن قبوله فالأستاذ الراوي بعد أن ذكر بعض القراءات المخالفة للقواعد البصرية يقول: ((يظهر أن القوم قرروا بعض قواعدهم،

وحرروا بعض ضوابطهم قبل أن يستقروا القران الكريم ويستقصوا وجوه قراءاته كاملة، وعندما يجدون قاعدة من قواعدهم هذه تقصر عن شمول بعض القراءات المعتبرة يعمدون إلى التأويل ويقلبون وجوهه وألوانه .. وقد بلغت الجرأة ببعض الذين في قلوبهم مرض أن زعموا أنّ هذه القراءات خطأ تولد من خطأ كتاب المصاحف العثمانية في الرسم، وهذا بهتان عظيم)) (39) ثم يسوق رواية يدعم فيها موقفه هذا فيقول: ((يحكى أن أحد المتفلسفة جاء إلى ابن الأعرابي يسأله عن قوله ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (40) قال . المتفلسف . أتقول العرب: ذقت اللباس ؟ فأجابه بالإيجاب ثم قال: . ابن الأعرابي . هبك تتهم محمداً لم يكن نبياً، أتتهمه بان لم يكن عربياً ؟ ونحن . الراوي . نقول لبعض الفلاة من متشددي النحاة: هبكم تتهمون بعض رجال الاقراء بالتساهل في الرواية، أتتهمونهم بالخروج عن صميم العرب الذين يحتج بقولهم؟)) (41) فاي ظلم هذا للنحويين إذ فاق ابن حزم في جرأته عليهم، ومع يقيننا بان هذا ماكان ليصدر عن الأستاذين الفاضلين الأفغاني والراوي لولا حرصهما الشديد على القرآن وغيرتهما الإسلامية، غير أن الحرص الشديد، والغيرة الزائدة لايبرران إغفال الحقيقة والحط من قدر النحويين مع جهودهم في سبيل صيانة القرآن من التحريف واتهامهم بعدم معرفة ما في القران، وبالمغالات والتشدد ونحن أكثر منهم تشدداً .

ولا يكتفي الأستاذ الراوي بهذا القدر . وهو غير مقبول . بل يحملهم وزر غيرهم فيقول: ((إن صنيعهم هذا . يريد إخضاع النصوص القرآنية للقواعد النحوية . أدى إلى نتيجة مضحكة تلك هي اندفاع بعض الجهلة أو المتجاهلين من أعداء القرآن إلى القول بان فيه لحناً ظناً منهم أن كل ما يخرج عن مقاييس النحاة الوصفية فهو لحن)) (42) وهنا يستطيع الانسان أن يتساءل فيقول: هب أنكم تتهمون النحويين بالجهل والقصور في الاستقراء وعدم معرفة القرآن فهل تتهمونهم باختلات الخبر المروي عن عثمان بن عفان (﵁) وهو أن في القران لحناً وستقيمه العرب (43)، وما روى عن عائشة (﵁) وقد نقله غير النحويين فالطبري يقول: ((حدثني ابن حميد قال: حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه سأل عائشة عن قوله: ﴿والمقيمين الصلوة﴾ (44)، وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (45) وعن قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (46) فقالت: يابن أخي: هذا عمل الكتّاب، اخطئوا في الكتاب)) (47) وذكر الخبر نفسه الفخر الرازي في تفسيره، (48) والقرطبي (49)، وقد قال الطبري أيضا :

((حدثني المثنى، قال: حدثنا الحجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمه عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان: ما شأنها كتبت ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ؟ قال: أن الكاتب لما كتب (لكن الراسخون في العلم منهم، حتى إذا بلغ، قال: ما اكتب؟ قيل له: اكتب (والمقيمين الصلاة) فكتب ما قيل له)) (50)، فأبان يؤكد خطأ الكاتب، كما يعطي سبب الخطأ الذي وقع فيه الكاتب.

وقد حاول ابن قتيبة أن يرجع وجود الخطأ إلى أن كثيراً من كلمات المصحف لم تكتب كما يتطلب اللفظ بها مثل ((الزكوة)) و((الصلوة)) في الزكاة والصلاة.(51)

وخبر الكُتّاب رفضه غير واحد من العلماء،(52) فلا يمكن قبوله على أي الأحوال، فأبو الحسن الحوفي (430هـ) عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿والمقيمين الصلوة﴾ (53) قال: ((إنما اختلف إعرابه لما فيه معنى المدح المراد بذلك ... ويروى أنها في مصحف أُبي (والمقيمون) وهي قراءته، وروى عن عائشة (رضى الله عنها) أنها سئلت عن ذلك فقالت هذا غلط من الكتّاب، وبذلك قال: أبان بن عثمان، وهذا لا يعرج عليه لاجماع الجميع عليه، ونقل الناقلين من الصحابة وغيرهم، وأنه لو كان خطأ عندهم لما وسعهم السكوت عنه وغيروه، ولعل الراوي عن عائشة (رضى الله عنها) لم يضبط ما قالت، ولا يعرج على المفرد بالرواية من كون الأمة على خلافه))(54).

ولو أن الذين ينحون باللائمة على النحويين لتضعيفهم بعض القراءات تناولوا الموضوع بحساسية أقل لوجدوا أن موقف النحويين هذا لا يمس مكانة القران أو قدسيته، بل هو تأكيد وتدعيم لها خاصة أن معرفة النحو شرط مطلوب تحققه لدى القارئ إذ جعل ابن مجاهد القراء على مستويات أدناهم مرتبة أقلهم معرفة بالنحو فقال: ((ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الأعراب ولا غيره فذلك الحافظ فلا يلبث أن ينس إذا طال عهده فيضيع الاعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وكسره في الاية الواحدة لأنه لايعتمد على علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني فيرجع إليه))(55).

والنظرة الموضوعية الهادئة للقراءات لاتؤدي إلى مثل هذا الذي قيل حول رفض بعضها، فلو دققنا النظر في الشروط التي وضعها العلماء لقبولها(56) لوجدناها لاتسلم من النقد:

أولا: صحة السند إلى الرسول (ﷺ)، أو تواتره عند آخرين، وهذا الشرط إذا تحقق أغنى عن الشروط الأخر، لأننا امرنا بالامتثال لأمره عليه السلام فهو إنما يبلغ أمر الله جلت قدرته إذ قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (57)، فلو أن النحويين ثبت لديهم النقل عن الرسول (ﷺ) لكانوا أسبق من غيرهم إلى الاخذ بهذه القراءات فهم خدمة القرآن يفهمونه حق فهمه، فإذا كانت القراءات جميعها توقيفية بامر الرسول (ﷺ) فكيف جاز للخليفة عثمان بن عفان (﵁) كاتب الوحي وأحد الذين اخذت عنهم القراءة أن يمنع المسلمين من انتهاج السنة النبوية الشريفة التي قررت أمر الله؟ أليس عمله على جمع المسلمين على مصحف واحد ((قراءة)) من باب تقييد ما أطلقه الله ورسوله وتضيق لما وسعاه ؟ وحاشالله أن يقدم الخليفة على أمر جلل كهذا.

كما يجب أن نفرق بين تواتر القراءات عن الرسول (ﷺ) وتواترها عن القراء، فتواترها عنه عليه السلام قول لم يتفق عليه مما يترك في النفس شيئا، فالزركشي يقول: ((والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي (ﷺ) ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موقجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكتمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة))(58) ويؤكد هذا ما ذكره ابن مجاهد في ترجمة عاصم نقلاً عنه إذ يقول عاصم: ((ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي، وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ على علي (﵁)))(59) ويقويه ما قاله أحد معربي القران: ((اعلم أن في هذه اللفظة قراءات منها قراءة الناس (إلاّ إناثاً) (60) ، وقرأ (إلا أثنا) بالثاء قبل النون النبي (ﷺ) ، وعائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن الحسين، ومسلم بن جندب، ومجاهد، وقرأ (أنثا) بالنون قبل الثاء النبي (ﷺ) إن كان ذلك صحيحاً))(61) ويلاحظ في هذا النص الامور الاتية:

1. أن قراءة الناس (أي العامة) (إناثا) على غير القراءة المروية عن الرسول(ﷺ) سواء (أُثُنا) ام (أنثا).
2. وانه يشكك في صحة الرواية الثانية فيقول: (إن كان ذلك صحيحا).
3. إذا كانت القراءة المروية عن عائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر وابن المسبب (﵁) لم يؤخذ بها، فعلى أية رواية قراءة العامة ؟ وللحوني قول يفهم منه عدم صحة الرواية عن الرسول (ﷺ)

إذ قال: ((قرأ الكسائي (العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص)(62) بالرفع في جميعه ووافقه ابن كثير، وأبو عمر، وابن عامر على الرفع الجروح فقط ونصب ماعداها، الباقون بالنصب في جميعه ... فالنصب في جميع ذلك معطوف على اللفظ، والرفع في جميعه بالعطف على الموضع، أو على الضمير، والأجود توكيده، أو على الاستئناف، واحتج لقراءة الكسائي بان النبي (ﷺ) قرأ بها، وايضا فإنهم أجمعوا على الرفع في قوله ﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ (64) ، وكذا ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ (65)

واحتج للنصب بأنه حمل على اللفظ، فهو أقرب من الحمل على التأويل ...)) (66)، فالحوفي يقدم الاحتجاج بقراءة الرسول (ﷺ) في حين لم يحتج للنصب بنفس الحجة، مما يفهم منه أن قراءة النصب(67) لم يقرأ بها الرسول (ﷺ)، والا ما فائدة ذكر الاحتجاج على الرفع دون النصب اذا كانت كلتاهما مرويتين عن الرسول (ﷺ) ، ويؤكد هذا نص الفراء عندما قال: ((وحدثني إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أبان بن أبي عياش عن أنس أن رسول الله (ﷺ) قرأ: والعينُ بالعين رفعا))(68).

وإذا قيل أن عدم تواتر القراءات يستلزم عدم تواتر القران، قيل أن هذا الا يستقيم لأن القران توافرت . وما زالت . الدواعي لنقله لأنه اساس الدين ومصدر الأحكام والمعجزة الأزلية ومن هنا . في ظني . جاء القول بأن صحة السند وحدها لا تكفي لاثبات القران إذ لابد من التواتر فيه وهو ما اتفق عليه أكثر الفقهاء والمحدثين، (69) وبما أن القراءات هي كيفية أداء الكلمات القرآنية فعدم تواترها لا يقدح بتواتر القران، لأن الاختلاف في أداء كلمة ((أفّ)) (70) مثلا لايعني الاختلاف في أصل وجود الكلمة إضافة إلى أن التواتر قد يثبت عند جماعة دون أخرى (71) ولو سلمنا بوجهة نظر القائلين بتواتر القراءات ماكانت لنا حاجة في الشرطين الاخرين، لأن التواتر يقطع بوجوب التسليم بها وإن اختل الشرطان الأخران، ومن ثم نضطر لقبول التقدم والتأخير، والزيادة والنقص والتغيير وهو مما يؤدي الى القول بالتحريف.

ثانياً: موافقة العربية ولو بوجه (72)، فالقراءات كلها وجه يمكن أن تخرج عليه بغض النظر عن كونه ضعيفاً أو بعيداً وهو ما قرره ابن جني اذ قال: ((فان قَصُرَ شيء منه عن بلوغه الى رسول الله (ﷺ) فلن يقصر عن وجه من الاعراب)) (73) فابن جني يصرح في هذا النص باحتمال عدم صحة سند

بعض القراءات الى الرسول (ﷺ) وإن وافقت العربية من وجه مما يفهم منه أن من القراءات ما هو اجتهاد شخصي ساعد على وجودها اسلوب كتابة حروف العربية في صدر الاسلام، ومن هنا فإن التفضيل بين القراءات وترجيح بعضها لمجرد أنها من السبعة حكم لايمكن التسليم به اذ أن بعض القراءات من غير السبعة ماهو ((مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته وتمطوه قوى أسبابه وترسو به قدم اعرابه)) (74) وعليه فان هذا الشرط لايمكن الاطمئنان إليه لأن القراء في الغالب الاعم على دراية تامة بأساليب العربية، وأن اختياراتهم مبنية على اسس لغوية صحيحة وهو ما اكده ابن جني عندما اشاد بقراءة ابن شنبوذ وابن مقسم (75) اللذين جهد ابن مجاهد في منعهما منها.

ثالثا: موافقة القراءة لاحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وهذا ضابط غير دقيق ايضاً إذا اخذنا بنظر الاعتبار الأمور الآتية: ومن الاهميه بمكان ان نذكر موضوعا مهما قبل الحديث عن تلك الامور التي سنقف عليها بتفصيل مبسط واقول : ان الخلاف بين القراء والنحويين قائم على امر مهم هو :ان النحويين ينظرون الى القراءة من حيث موافقتها للعربية ،والقراء ينظرون اليها من حيث صحة السند ،فالقاريء لايهتم الى ما يقوله النحوي اذا ما صح سند القراءة عنده وهذا الامر من الاهمية بمكان ان يقف عليه الدارسون ،وبالنسبة الى النحوي فانه يخضع القراءة الى القواعد التي وضعوها علماء العربية مما ادى الى الخلاف بينهم ، والذي اميل اليه هو :يجب على النحوي ان يخضع قواعده الى القراءة وليس العكس واذا ما تواضعنا وتنازلنا في هذا المجال نقو للنحويين انه قرئت هذه القراءة او تلك في عصر الاستشهاد :

واذا ما عدنا الى هذه الامور نجدها لاتخرج عما يلي :

1. رواية خطأ الكتاب المروية عن عثمان بن عفان، وعائشة (رضي الله عنهما) ووجود من يقبل هذه الرواية ويعمل بها من القراء السبعة كما ينص ابن قتيبة إذ ذكر أن عاصماً كان يقرأ على غير ما يكتب(77)

2. الروايات التي اكدت وجود اختلاف بين مصاحف الامصار التي بعث بها الخليفة عثمان(رضي الله عنه)(78) وهو الامر الذي لايمكن الركون إليه لأن وجود الاختلاف . أن صح . ينقض الغاية التي من اجلها وحد

الخليفة كتابة المصاحف لمنع الاختلاف بين المسلمين اذ كيف يمكن تصور ارساله لمصاحف تساعد على الاختلاف وترسخه بان تجعل له سندا باختلاف رسمها فلابد أن الخليفة أرسل المصاحف برسم واحد ليحقق الغاية الموجوة .

أما الخلاف الذي وقع بعد ذلك فهو فيما يحتمله الخط العربي انذاك لعدم وجود الشكل والاعجام فوقع الاختلاف اجتهاداً وإلا كيف يقبل أن رسول الله (ﷺ) يسمح بالاختلاف . على الاقل بعد العرضة الاخيرة . خاصة في ايات الاحكام، ويوافق على قراءة ((يطهرن)) (79) بالتخفيف والتشديد، أو ((لامستم))(80) بالقصر والمد مع اختلاف الحكم تبعاً لاختلاف القراءة، ثم كيف نتصور أن الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) يخالف ما أقره الرسول (ﷺ) ويحاول منع المسلمين من اتباع السنة بجمع المسلمين على قراءة واحدة.(81)

ومما يزيد الامر اضطراباً عدم اتفاق العلماء على كيفية تطبيق الشروط التي وضعوها لقبول القراءة، وهذا يؤدي الى اختلافهم في انواع القراءات واكثر ما يتضح هذا الاختلاف في تحديد القراءة الشاذة واسباب الحكم بذلك. وقد يكون بين هذه الانواع اتفاق من باب العموم والخصوص وقد حدوها بالاتي:

1. ما زاد على قراءة الأئمة السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد في ((كتاب السبعة)) كما ذكر ابن جني(82) ، غير أن ابن جني لايلتزم بهذا القول التزاماً كاملا وانما يخالفه عندما يقول: ((ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي ((أئمة)) (83) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لاتلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين.. فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عند نا وليس لحنا ... لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن إلا ما شذ مما حكيناه من خطائى وبابه))(84) .

2. كل قراءة زادت على قراءات الأئمة العشرة: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر ابن القعقاع، ويعقوب الحضرمي، وخلف فهي شاذة (85)، وقراءة غير هؤلاء القراء قراءات آحاد، وهذا التعليل ينسجم مع رأي نافع حين قال: ((قرأت على سبعين من التابعين، أو اثنين وسبعين فنظرت ما اجتمع عليه اثنان اخذته، وما شذ فيه واحد تركته متى ألفت هذه القراءات))(86)، والسيوطي يرى أن الآحاد ما فقد إما شرط موافقة العربية وإما الرسم.(87)

3. كل قراءة فقدت شرطا من الشروط الثلاثة(88)، دون الالتزام بشرط معين بذاته فهي شاذة، وقيل إذا فقدت شرط اللغة كانت ضعيفة وليس شاذة(89) لاتقبل .

4. كل قراءة لم يصح سندها مع توفر الشرطين الآخرين تكون شاذة (90)، وقيل هي قراءة مكذوبه، أو موضوعة(91).

5. تكون القراءة شاذة إذا لم تتفق مع رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، كالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، وابدال كلمة مكان كلمة أخرى (92) على الرغم مما قاله ابن الجزري عن قراءة الصحابة (ﷺ) حينما قطع ((بأن كثيرا من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرؤون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الاجماع عليه من زيادة كلمة واكثر وابدال أخرى بأخرى ونقص بعض الكلمات))(93)

وإذا حاولنا الخروج برأي يشتمل على جميع هذه الأقوال، أو يكون مشتركاً بينها، لم يكن أمامنا إلا القول الثالث وهو فقدان أحد الشروط الثلاثة على الإطلاق، وهو أمر خطير لأننا نجد أنفسنا مضطرين لترك الكثير من القراءات على اساس أنها شاذة، والفقهاء لايجيزون القراءة بالشاذ والضعيف، وحكموا ببطلان صلاة من قرأ بها. (94) إماما كان أم مأموما، ولم يكتفوا بتحريم القراءة ببعضها فحسب بل أفتوا بوجوب تأديب القارئ بها وهو ما حصل فعلا لابن شنبوذ(95) الذي كان يجيز القراءة بما يخالف الرسم بحضور ابن مجاهد الذي كان يرد بعض قراءات الأئمة السبعة كقراءة ابن عامر (96) بنصب (كن فيكون) (97) وقراءة أبي عمرو بالادغام في ((وكذلك ننجي المؤمنين)) (98) كما ردّ قراءات لحمزة وعاصم، والكسائي، (99) وابن كثير (100) ونافع(101)، مع أن ((قراءة نافع سنة)) (102) كما روى عن مالك بن انس.

كلمة أخيرة :

وبعد أن رأينا أن أقوى القراءات هي القراءات السبع المتفق على تواترها لاتسلم من النقد، وأن هناك من يرفضها، . من غير النحويين . مع القول بأن القراءة سنة (103)، فلماذا يلام النحويين دون غيرهم، ويشك في عدالتهم لمجرد أن عددهم اقل من عدد القراء، وسندهم آحاد ((إذا اختلف النحويو ن والقراء كان المصير الى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط، ولأن القراء اعدل

واكثر، فالرجوع إليهم أولى))(104) وهذا فيه اجحاف لاستناده الى حجج لايسلم لها هي:

أولا : أن القراءة تثبت بالتواتر، وقد علمنا ما في هذا القول من اراء وما ورد عليه من مآخذ، اضافة الى تضارب الآراء واضطرابها في عدد القراءات المتواترة، ومن هم القراء الذين عدت قراءاتهم متواترة إذا كانت قراءة الصحابة من الآحاد ، وقراءة التابعين مثل الأعمش شاذة (105) ومن صلى بقراءة ابن مسعود أعاد أبدا (106) مع أن الرسول (ﷺ) يقول فيه: ((من أحب أن يقرأ القران غضا كما أنزل فليقراءه بقراءة ابن أم عبد)) (107)، وقال ايضاً: ((خذوا القران من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبيّ بن كعب))(108)

ثانياً: إذا سلمنا بأن القراء أعدل من النحويين، فكيف تضمن أنهم اضبط من النحويين في تحملهم وحفظهم، وابن مجاهد يقول في بعضهم ما يقول(109) ؟ هذا مع احتمال وقوع الخلط في الرواية.

ثالثاً:ما موقفنا ممن رفض بعض القراءات . من غير النحويين . كالإمام احمد بن حنبل (رضي الله عنه) الذي كان يكره قراءة حمزة وهو من السبعة ((ولو كانت متواترة لما كرهها)) (110)، والأمام مالك الذي كان يقول : في قراءة أهل دمشق ((إبراهيم)) (111) بالألف: ((إن أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة)) (112)، ومحمد بن جرير الطبري، وهو من كبار المفسرين وقد كان يضعف قراءة حمزة بخفض الأرحام)) (113)، والرازي الذي قال: ((وانما قال ((على حياة)) (114)، بالتنكير لأنه حياة مخصوصة، وهي الحياة المتطاولةولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أُبيّ على الحياة))(115).

واخيراً كيف نتعامل مع آراء أبي عمرو بن العلاء . وهو من السبعة دون خلاف . ومن النحويين، وهو يقول: قراءة أهل المدينة، وأهل الشام، وأهل الكوفة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(116): ((أنى لاستحي من الله أن أقرأ: إنّ هذان)) (117)، وفي قراءة قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ (118) بنصب (اطهرَ) يقول: ((احتبى فيه ابن مروان في لحنه)) (119)، مع أن قراءة النصب قرأ بها الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان (120)؟، فهل يجرؤ أحد على توجيه اللوم للأمام مالك، أو احمد بن حنبل كما وجهوه للنحويين مع أن النحويين يحرصون على القران أشد الحرص ولولاهم لانفلت زمام القراءات وضلت بلا ضابط يحدها غير خشية الله، ولا نريد أن نذكر بما كان يوجهه ابن سيرين من نقد للنحويين، وهو الذي يقرأ كذلك ((إنما يخشى اللهَ من

عباده العلماءُ))(121) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، وموقف ابن إسحاق الحضرمي منه (122)

الهوامش

(1) ينظر: مجالس ثعلب 80–81 ، والخصائص 11/2، والصاجي، والمزهر 210/1.

المحرر الوجيز 48/1، والاتقان 59/1. (2)

سبأ : 28 (3)

مختصر تاريخ العرب، لفيليب حتى ص 33 ، ومدرسة الكوفة ص 17 . (4)

الإيضاح في علل النحو : 95 . (5)

في أصول النحو، للأفغاني: 28 ،وينظر: في اللهجات العربية: 49، والبحث اللغوي عند العرب: 3 (6)

روى أن عمر بن الخطاب وهشام بن الحكم (رض) احتكما إلى الرسول (ص) في قراءة كل منهما، وأن أيتا كذلك فعل عندما وحد من يخالفه قراءة، ينظر: مشكل تأويل القران 34 وما بعدها والبرهان للزكشي 211/1 وما بعدها، ولطائف الاشارات 32/1. (7)

صحيح البخاري 227/3 وفيه ((هذا القران أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه)) وينظر: النشر (8)

7/1 .

(9) ينظر : صحيح البخاري 227/3 ، وصحيح مسلم 98/6-99، وتفسير الطبري 11/1-21، وتفسير القرطبي 43/1، ومناهل العرفان 132/1.

(10) تاويل مشكل القرآن 36-38، والنشر 27/1-28.

(11، 12) مناهل العرفان 151/1.

(13) تفسير القرطبي 36/1 ، الإتقان في علوم القران 83/1-85

(14) ينظر الاتقان 78/1، غيث النفع 10، مناهل العرفان 175/1، في اللهجات العربية 55.

(15) يس 29، 53، وينظر: تأويل مشكل القران 37،24، ومختصر في شواذ القران 125 .

(16) القارعة : 5 .

(17) الدخان : 43-44 .

(18) تفسير الطبري : 131/25 .

(19) المزمل: 6 .

(20) طه: 15.

(21) ينظر: تأويل مشكل القرآن 25، تفسير الطبري 149/16.

(22) التوبة: 100.

(23) ينظر: لطائف الاشارات 65/1-68.

(24) المحرر الوجيز 45/1-46 ، وينظر تفسير القرطبي 41/1 .

(25) التبيان ، للجزائري 58 ، وينظر: البيان في تفسير القران 181/1 .

(26) ق : 19 . كما نسبت قراءة التقديم هذه الى طلحة بن مصرف، وزين العابدين، ينظر: تأويل مشكل القران 37، وتفسير الطبري 160/25 .

(27) تفسير الطبري 160/25 .

(28) الواقعة: 29، وينظر: تأويل مشكل القران 37، ومختصر في شواذ القران 151، والطائف الاشارات 39/1.

(29) البقرة: 259، وينظر: تأويل مشكل القران 37، ولطائف الاشارات 38/1.

(30) مدرسة الكوفة: 20.

(31) الاحتجاج للقراءات (شلبي) 72 .

(32) الفصل في الملل والأهواء والنحل 140/3، وينظر القياس في اللغة العربية:29

*القراءات القرانية تاريخ وتعريف ص 105

** ابو عبي القاسم بن سلام ص 190

(33) البرهان للزركشي 318/1، وينظر الاتقان 138/1، ولطائف الاشارات 171/1- 172.

(34) منجد المقرئين 3 ، وينظر: لطائف الإشارات: 170/1 ، والقراءات واللهجات 4 .

(35) للمزيد في هذا المجال ينظر: من قضايا اللغة والنحو : 82-114 .

(36) كما ذكر الأفغاني في كتابه ((في اصول النحو ص32)) واحال على التفسير الكبير 193/3.

(37) النساء : 82 .

(38) في أصول النحو 31 .

(39) نظرات في اللغة والنحو: 18-19.

(40) النحل 112 .

(41) نظرات في اللغة والنحو 20 .

(42) نظرات في اللغة 19

(43) التفسير الكبير 74/22 .

(44) النساء 162 .

(45) المائدة 69.

(46) طه 63.

(47) تفسير الطبري 16/6، وينظر: تأويل مشكل القرآن 51، والمقنع 122.

(48) التفسير الكبير : 106/11 .

(49) تفسير القرطبي 216/11 .

(50) تفسير الطبري 18/6 .

(51) تأويل مشكل القرآن: 57-58.

(52) ينظر مثلا: المقنع للداني 119، والكشاف 582/1، ومجمع البيان 139/2، وشرح شذور الذهب 50، ومناهل العرفان 387/1.

(53) النساء: 162.

(54) البرهان (للحوني) 8 ق 98/و .

(55) السبعة: 45، وينظر: منجد المقرئين: 15.

(56) ينظر : الإبانة : 51 ، وابراز المعاني : 5 ، والبرهان للزركشي 331/1، وطيبة النشر: 99، والنشر في القراءات العشر 9، ومنجد المقرئين 16، والاتقان 129/1، ولطائف الاشارات 67/1، وغيث النفع 16-

17، والاحتجاج للقراءات (شلبي) : 71.

الحشر : 7 . (57)

البرهان للزركشي 319/1 ، وينظر الإتقان 138/1 وما بعدها . (58)

السبعة:70 ، وينظر أيضا: تراجم القراء الاخرين عند ابن مجاهد 53-87. (59)

النساء : 117 . (60)

أعراب القران المنسوب للزجاج 943/3 ، وينظر المحتسب 198/1-199، حيث ذكر فيها ((أُثناً)) و (61) ((أُثناً)) ومعاني الفراء 288/1-289، وفي الكتاب 17/3 يقول ((وقد بلغنا أنها قراءة)) ومختصر في شواذ القران 28-29 .

المائدة : 45 . (62)

(63) يريد الضمير الذي يتضمنه الخبر، قال الفراء 310/1: ((إنّ أخاك قائمٌ وزيدٌ، رفعت زيد باتباعه الاسم المضمر في قائم فآبن على هذا)) وينظر الكشف 410/1.

(64) الأعراف : 128 .

الجاثية : 19 . (65)

البرهان للحوفي : 9ق 44/و . (66)

قرأ بالنصب عاصم، ونافع ، وحمزة السبعة 244 ، والحجة لابن خالويه 130-131 . (67)

معاني الفراء 310/1، وينظر الكشف 410/1، ويحسن ملاحظة لطائف الاشارات 83/1-84. (68)

(69) ينظر : لطائف الإشارات 69/1-70 ، واتحاف فضلاء البشر : 3، وغيث النفع 16، ومناهل العرفان 421/1-427، والبيان في تفسير القران: 123/1-124.

(70) وردت ((أفّ)) في سورة الإسراء : 23، والأنبياء:67، والأحقاف:17. وقد قرأت بوجوه عديدة ، ينظر البيان في غريب اعراب القران 89/2، والبيان في تفسير القران 191/1.

ينظر: غيث النفع: 17، ومناهل العرفان: 433/1. (71)

(72) ينظر: الابانة: 51، وابراز المعاني: 5، والنشر: 9، ومنجد المقرئين 15، وطيبة النشر : 99 ، وانحاف فضلاء البشر : 3 .

المحتسب : 33/1 ، وينظر شرح شذور الذهب : 50 (73)

المحتسب : 32/1 ، عنف به: عذله ولامه : وتمطوه: تمد وتدعمه، وينظر: اللسان مادة (عنف) و (مطط). (74)

(75) ينظر : المحتسب 32/1 .

(76) ينظر : الإبانة :51، ابراز المعاني: 5، وطيبة النشر : 99 ، ومنجد

المقرئين: 15، ولطائف الإشارات 67/1، وغيث النفع :17، والاحتجاج للقراءات(شلبي)71 .

(77) تأويل مشكل القران : 51 ، والمقنع 122 ، حيث حاول تأويل الرواية بما يشعر بقبوله لها، وينظر أيضا ص 17-18 .

(78) ينظر المقنع 96-117، إذ أفرد لذلك عدة أبواب ، وابراز المعاني 344 ، ولطائف الإشارات 65/1 .

(79) البقرة : 22 ، وينظر السبعة : 182 ، والحجة لابن خالويه : 96 .

(80) النساء : 43 . وينظر السبعة :234 ، والحجة لابن خالويه: 124.

(81) البرهان للزركشي: 235/1، والاتقان: 104/1.

(83) وردت ((أئمة)) في التوبة:12، والأنبياء: 73 ، وابن عامر، والكسائي، ينظر: السبعة: 312، والحجة لابن خالويه: 173.

(84) الخصائص: 143/3 ، ويحيل على ما ذكره في ج 6/2-7 .

(85) ينظر: البرهان الكشاف: 332/1، ولطائف الاشارات: 130/1.

(86) تاريخ القران: 133/1.

(87) الاتقان: 133/1.

(88) ينظر: ابراز معاني: 5 ، والبرهان للزركشي: 331/1، وطيبة النشر: 99.

(89) ينظر : الإبانة : 51 .

(90) الإتقان : 133/1 .

(91) ينظر : منجد المقرئين : 17 ، لطائف الاشارات: 72/1 .

(92) ينظر: الابانة: 51، 126-127، ومنجد المقرئين: 16-17.

(93) منجد المقرئين: 21.

(94) ينظر: البرهان للزركشي: 333/1، ومنجد المقرئين: 17، ولطائف الاشارات: 73/1، وغيث النفع 17، والقراءات واللهجات: 133.

(95) مقدمة تحقيق كتاب السبعة: 17-19، وينظر برهان الزركشي: 332/1-333.

(96) ينظر : السبعة: 16، 206، 409.

(97) البقرة: 117، وال عمران: 53، ومريم: 35، وينظر السبعة: 169، 409.

(98) الانبياء: 88، وينظر: السبعة: 403، 301، 467.

(99) ينظر: السبعة: 154، 233، 396، 435، 649، وتأويل مشكل القرآن: 58-63.

(100) ينظر السبعة: 314، 316، 420، 494، 507، 518.

ينظر السبعة : 346 ، 485 ، 518، 627، 651، وينظر مشكل تأويل القران 63 . (101)

(102) لطائف الإشارات : 92/1

(103) ينظر السبعة : 50 ، 51 ، 52 ، والكتاب 148/1 .

(104) غيث النفع : 152 .

(105) الإتقان : 129/1 .

(106) لطائف الإشارات 74/1−75، وينظر الاتقان: 132/1.

تأويل مشكل القران : 48 . (107)

صحيح البخاري : 228/3 . (108)

(109) ينظر السبعة: 45−46، 169، 396.

(110) البرهان للزركشي : 320/1 .

وردت هذه الكلمة في تسعة وستين موضعاً في القران، أولها في سورة البقرة: 124. (111)

(112) إبراز المعاني : 344 ، القراءات واللهجات : 109 ، وفي أصول النحو للأفغاني: 38.

النساء : 1 ، وينظر تفسير الطبري : 151/4−152، وتفسير القرطبي: 2/5−5، ومعاني الفراء 252/1 (113)
.253

(114) البقرة : 96 .

التفسير الكبير : 193/3 . (115)

طه : 63 . (116)

تفسير القرطبي : 216/11 ، وقال الرازيفي تفسيره: 74/22−75 بعد أن ذكر بعض القراءات في هذه الآية (117)
: ((واعلم أن المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها)) .

هود : 78 . (118)

(119) ينظر تفسير الطبري : 85/12 ، والكشاف : 226/2 ، والبحر المحيط 247/5 .

ينظر الكاتب : 396/2−397، والمقتضب: 105/4، ومجالس ثعلب: 359، ومختصر في شواذ القران : (120)
60 ، والمحتسب: 325/1−326، والبحر المحيط: 247/5.

(121) فاطر : 28 .

أنباه الرواه : 107/2 ، وقد نسب محمد بن جعفر الخزاعي هذه القراءة للأمام أبي حنيفة ، ينظر الاتقان: (122)
.132/1

المصادر والمراجع

القران الكريم –

1. الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب حموش القيسسي ، تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1978.

2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، عبد الرحمن بن إسماعيل ابن ابراهيم المعروف بابي شامة، تحقيق : ابراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1978 .

3أ ابو عبيد القاسم بن سلام حياته وجهوده في دراسة القراءات . الدكتور غانم قدوري حمد فرزه من مجلة كلية الشلريعة جامعة بغدا . العدد التاسع 1986 م

3. اتحاف فضلاء البشر في القرآت الاربع عشر، احمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1317 هـ .

4. الإتقان في علوم القران، جلال الدين السيوطي، ط3. مطبعة مجازي القاهرة: 1941.

5. الاحتجاج للقراءات، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي، العدد 4، دار مكة للطباعة، مكة المكرمة 1401 هـ- 1981 م .

6. إعراب القران ((المنسوب للزجاج)) تحقيق: ابراهيم الابياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة 1965 .

7. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة 1950.

8. الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، مطبعة معتوق، بيروت: 1973.

9. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، مطبعة سجل العرب، القاهرة: 1971.

10. البحر المحيط ، أبو حيان الاندلسي، ط 2، دار الفكر، بيروت 1398 هـ - 1978م .

11. البرهأن في علوم القران، علي بن ابراهيم الحوفي، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ((59 تفسير)) .

12. البرهأن في علوم القران، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط3. دار المعرفة، بيروت 1972.

13. البيان في تفسير القران، أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط 4 ، دار الزهراء، بيروت 1975 .

14. تاريخ القران، د. عبد الصبور شاهين، دار الكتاب العربي، القاهرة 1966 .

15. تأويل مشكل القران، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق : احمد صقر، ط 2 ،

المطبعة المدنية، القاهرة، 1973.

16. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقران على طريق الاتقان، المعتصم بالله طاهر بن صالح الجزائري: ط1 ، مطبعة المنار، القاهرة 1334 هـ .

17. التفسير الكبير ((مفاتيح الغيب)) للامام الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، طهران ((د.ت)).

18. جامع البيان عن تأويل أي القران ((تفسير الطبري)) لابي جعفر محمد بن جرير الطبري، المطبعة الميمنية، القاهرة ((د.ت)).

19. الجامع لأحكام القران ((تفسير القرطبي)) ابو عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935–1950.

20. الحجة في القراءات السبعة، لابن خالويه تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، ط 2 ، دار الشروق، بيروت 1977 .

21. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار وجماعة، دار الهدى، بيروت، (د.ت)

22. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1980.

23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، مطبعة السعادة، القاهرة 1951.

24. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابي الحسين احمد بن فارس ابن زكريا، تحقيق: السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1977.

25. صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة. ((د.ت))

26. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، بشرح النووي، مطبعة دار الشعب، القاهرة، ((د.ت)).

27. غيث النفع في القراءات السبع، ((على هامش سراج القارئ)) علي النوري الصفاقسي، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

28. الفصل في الملل والاهواء والنحل، ابن حزم الظاهري الاندلسي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة: 1964.

29. في اصول النحو العربي، سعيد الافغاني، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق 1964.

30. في اللهجات العربية، د. ابراهيم أنيس، ط4، مطابع الاسلام، القاهرة 1973.

**القراءات القرانية تاريخ وتعريف . د عبد الهدي الفضلي دار العلم بيروت ،1405هـ .1985 م

31. القراءات واللهجات، عبد الوهاب حموده، مطبعة السعادة، القاهرة، 1948.

32. القياس في اللغة، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة 1353هـ .

33. كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت ((د.ت)).

34. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : مصطفى حسين احمد، ط 1 ، مطبعة الاستقامة القاهرة : 1946.

35. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن ابي طالب القيسي، تحقيق : محي الدين رمضان، مطبعة مجمع اللغة العربية، دمشق 1974.

36. لطائف الاشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة 1972.

37. مجالس ثعلب، احمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3 دار المعارف، القاهرة 1969.

38. مجمع البيان في تفسير القران، الفضل بن الحسن الطبرسي، شركة المعارف الاسلامية، طهران. 1379هـ.

39. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، القاهرة 1389هـ. –1386هـ

40. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ابو محمد عبد الحق بن عطيه الاندلسي، تحقيق:

–عبدالله بن ابراهيم الانصاري، وعبد العال السيد ابراهيم، مؤسسة دار العلوم، الدوحة 1982 1985.

41. مختصر في شواذ القران من كتاب البديع، ابن خالويه، تحقيق براجشتراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة 1934.

42. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط3، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1958 .

43. المزهر في علوم اللغة وانواعها، جمال الدين السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1958.

44. معاني القران، لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط2، بيروت 1980 .

45. المقتضب، لابي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية القاهرة 1389 هـ .

46. المقنع في معرفة رسم مصاحف الامصار: ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو برتزل، مطبعة الدولة، استامبول، تركيا 1932.

47. مناهل العرفان في علوم القران، محمد عبد العظيم الزرقاني، ط 2 مطبعة عيسى البابي الحلبي 1362هـ . –القاهرة 1361 هـ

48. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، المطبعة الوطنية الاسلامية، القاهرة 1350هـ.

49. من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مطبعة الرسالة، القاهرة 1957.

50. نظرة في اللغة والنحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي في دمشق المجلد 14، الجزء 9، سنة 1936.

51. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق : محمد احمد دهمان. المطبعة التوفيقية، دمشق 1345هـ .